المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HNXS6480
Volume 2 Issue 4
N :6 March 2026
ISSN : 3119-6411

العقوبات البديلة في التشريع المغربي بين الفعالية القانونية والرهانات المجتمعية

الدكتور يونس الراتي
دكتور في القانون العام تخصص القانون الإداري، أستاذ زائر بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة

ملخص

تظهر العقوبات البديلة كتحول عميق في الفكر الجنائي الحديث، حيث أثبتت التجارب أن العقوبات السالبة للحرية لا تنجح دائماً في الإصلاح والتهذيب. لذا، هناك حاجة ملحة لتصور جديد للعقوبة يركز على التقويم وإعادة الإدماج وحماية الكرامة الإنسانية بدلاً من مجرد الردع والتأديب.

في هذا الإطار توجه المشرع المغربي نحو إقرار العقوبات البديلة من خلال القانون 43.22، مما يعكس وعياً متقدماً بضرورة تحديث السياسة الجنائية، هذه الرؤية الجديدة تؤكد أن العدالة لا تقتصر على الزج بالمخطئ في السجن، بل تسعى لحماية المجتمع ومنح المخطئ فرصة لتصحيح مساره دون قطع روابطه الاجتماعية.

تكمن أهمية العقوبات البديلة كونها تعبر عن الانتقال من عدالة العقاب إلى عدالة الإصلاح، كما تساهم في تخفيف الاكتظاظ في السجون، وتتيح للمحكوم البقاء في محيطه الطبيعي، مما يعزز من مسؤولياته الاجتماعية. وتتنوع صور العقوبات البديلة في العمل لأجل المنفعة العامة والغرامة اليومية مع المراقبة الإلكترونية. رغم هذا تواجه العقوبات البديلة تحديات حقيقية وإكراهات واقعية تتطلب إرادة مؤسساتية قوية وأجهزة فعالة للتتبع والمراقبة.

Between Legal Effectiveness and Societal Challenges Alternative Sentences in Moroccan Legislation

Youness Errati

Doctor of Public Law, specialising in Administrative Law, Visiting Professor at Ibn Tufail University , Kenitra

youerra@gmail.com

Abstract

Alternative sanctions represent a profound shift in modern criminal thinking, as experience has shown that custodial sentences do not always succeed in reforming and rehabilitating offenders. There is therefore an urgent need for a new approach to punishment that focuses on rehabilitation, reintegration and the protection of human dignity, rather than merely on deterrence and discipline.

In this context, the Moroccan legislature has moved towards the adoption of alternative sanctions through Law 43.22, reflecting an advanced awareness of the need to modernise criminal policy. This new vision emphasises that justice is not limited to imprisoning the offender, but seeks to protect society and give the offender an opportunity to correct their course without severing their social ties.

The importance of alternative sanctions lies in the fact that they represent a shift from retributive justice to restorative justice; they also help alleviate prison overcrowding and allow the convicted person to remain in their natural environment, thereby reinforcing their social responsibilities. Alternative sanctions take various forms, ranging from community service to daily fines combined with electronic monitoring. Nevertheless, alternative sanctions face real challenges and practical constraints that require strong institutional will and effective monitoring and supervision mechanisms.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HNXS6480
Volume 2 Issue 4
N :6 March 2026
ISSN : 3119-6411

مقدمة

شكلت العقوبة إحدى أهم الوسائل التي اعتمدها الإنسان عبر التاريخ من أجل ضبط السلوكيات و الافعال المخالفة للقانون و المعاقبة عليه بمقتضاه 283 إذ ارتبطت منذ المجتمعات القديمة بمفاهيم الانتقام والقصاص خاصة النظام الجنائي الاسلامي ثم تطورت لاحقا لتأخذ بعدا أكثر تنظيميا وقانونيا مع نشوء الدولة الحديثة وقد ظل التصور التقليدي للعقوبة قائما على فكرة الإيلام الجسدي أو الحرمان من الحرية باعتبارهما الوسيلتين الأنجع لتحقيق الردع العام والخاص حيث كان ينظر إلى السجن باعتباره الأداة الأساسية للحد من الجريمة وحماية المجتمع. غير أن تراكم التجارب العملية والدراسات العلمية خصوصا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، كشف عن محدودية هذا النموذج الكلاسيكي، وأبرز فشله في تحقيق الأهداف المعلنة له، لاسيما فيما يتعلق بالعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة.284 فقد اتضح أنها لا تسهم في تقليص معدلات الجريمة، بل تساهم في إنتاج آثار جانبية سلبية، مثل تفاقم مشكلة الاكتظاظ السجني وتزايد كلفة تدبير المؤسسات السجنية، فضلا عن صعوبة إعادة إدماج السجناء في المجتمع بعد قضاء محكومياتهم، مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى عودة السلوك الإجرامي (العود).285 وانطلاقا من هذا الواقع، برزت الحاجة إلى البحث عن بدائل أكثر إنصافا وفعالية، وهو ما أدى إلى ظهور العقوبات البديلة كآلية حديثة تسعى إلى استبدال العقوبات السجنية القصيرة المدة بتدابير أقل قسوة وأكثر نجاعة، مثل العمل لأجل المنفعة العامة، أو الغرامات اليومية، أو المراقبة القضائية عن طريق السوار الالكتروني أو التدابير العلاجية و الوقاية . وتكتسي هذه العقوبات أهميتها العلمية بالنظر إلى كونها جزءا من التحول العميق الذي يعرفه الفكر الجنائي المعاصر، والذي لم يعد ينظر إلى العقوبة فقط كأداة لإيلام الجاني، وإنما كوسيلة لتحقيق الإصلاح والاندماج الاجتماعي. أما من الناحية العملية، فإنها تمثل استجابة ملحة وضرورية لإكراهات الواقع الجنائي والسجني، ومحاولة لبناء عدالة أكثر فعالية وإنسانية، تراعي حقوق المجتمع كما تراعي كرامة الفرد.[4]

شهد الفكر العقابي تحولات عميقة على مر العصور، فقد كانت العقوبة تقليديا تفهم على أنها وسيلة لإلحاق الألم بالجاني وفرض الردع العام والخاص، في سياق يركز على العقاب أكثر من الإصلاح. ومع تصاعد الاهتمام بحقوق الإنسان ودراسة السلوك الإجرامي من منظور علمي، برز الفكر العقابي الجديد الذي ينقل العدالة الجنائية من مجرد التهديد بالعقاب إلى آفاق أرحب ترتكز على إعادة التأهيل والإصلاح، وجعل العقوبة فرصة لإعادة الإدماج الاجتماعي. هذا التحول لا يكتسب أهميته النظرية فحسب، بل يمتد إلى الممارسة العملية، حيث يوفر أدوات فعالة للحد من الجريمة وتقليل معدلات العودة إليها، ويعزز الثقة بين المجتمع والنظام القضائي، مع الحفاظ على كرامة الأفراد وحقوقهم. وبذلك يصبح الموضوع من الأهمية العلمية والعملية، إذ يفتح المجال لدراسة العقوبة كأمل وإعادة البناء الاجتماعي، بدل الاقتصار على تصورها كألم وعقوبة صرف.

لهذا فالموضوع له أهميته خاصة سواء من الناحية النظرية أو العملية، ويحيلنا على الإشكالية الآتية: إلى أي حد تستطيع العقوبات البديلة أن تحقق التوازن بين حماية المجتمع من مخاطر الجريمة وضمان إعادة إدماج المحكوم عليهم بشكل فعّال داخل النسيج الاجتماعي؟

للتقرب في الجواب على هذا الاشكال، سنحاول الوقوف عند بعض النقط بالدراسة والتحليل وفقا للتصميم الآتي:

المطلب الأول: تصنيف العقوبات البديلة

الفقرة الأولى: ماهية العقوبات البديلة.

ثانيا: أنواع العقوبات البديلة

المطلب الثاني: تحديات وإكراهات العقوبات البديلة.

283 و قد عرف المشرع المغربي الجريمة في الفصل 110 من مجموعة القانون الجنائي على أنها "عمل أو امتناع مخالف للقانون الجنائي ومعاقب عليه بمقتضاه"

284 عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجنائي: القسم العام (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2010)، ص 212

285 ابراهيم اشويعر العقوبات البديلة في ضوء مشروع القانون الجنائي و افاق السياسة العقابية مقال منشور بالمجلة المغربية للرصد القانوني و القضائي العدد 14 2021 ص 247.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HNXS6480
Volume 2 Issue 4
N :6 March 2026
ISSN : 3119-6411

الفقرة الاولى: التحديات البنيوية لتفعيل العقوبات البديلة

الفقرة الثانية: معيقات تنزيل العقوبات البديلة

المطلب الأول: تصنيف العقوبات البديلة.

تتجلى أهمية العقوبات البديلة فيما تعطيه من قيمة للقاعدة القانونية كونها اجتماعية أكثر ما هي زاجرة (فقرة أولى)، وليكون تطبيقها له حيز رحب وسع المشرع أصنافها الى حد ما (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: ماهية العقوبات البديلة.

شكل إدخال العقوبات البديلة إلى المنظومة الجنائية المغربية نقطة تحول مهمة في مسار السياسة الجنائية الوطنية، إذ جاء هذا التوجه استجابةً للتحديات التي كشفت عنها التجربة العملية مع العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، والتي ثبت أنها لم تحقق الأهداف المنشودة سواء على صعيد الردع العام أو الخاص، أو فيما يتعلق بإعادة إدماج المحكوم عليهم في النسيج الاجتماعي. فقد أدت هذه العقوبات التقليدية إلى تفاقم بعض المشاكل مثل الاكتظاظ في المؤسسات السجنية، وارتفاع التكاليف المرتبطة بإدارة السجون، إضافة إلى محدودية أثرها على تعديل السلوك الإجرامي.

وللتعاطي مع هذه الإكراهات، قام المشرع المغربي من خلال **القانون رقم 43.22**، الصادر بتنفيذه بالظهير الشريف رقم 1.23.74 بتاريخ 14 يونيو 2023، بإجراء مراجعة شاملة لمجموعة القانون الجنائي، وأدخل مؤسسة العقوبات البديلة كآلية حديثة تهدف إلى تحقيق عدالة جنائية أكثر فعالية وإنصافًا، مع مراعاة تقليل الأضرار الجانبية للسجن التقليدي. ويظهر ذلك بوضوح في النص القانوني الذي ينص في «الفصل 1-35 - العقوبات البديلة هي العقوبات التي يحكم بها بديلا للعقوبات السالبة للحرية في الجنح التي لا تتجاوز العقوبة المحكوم بها من أجلها خمس سنوات حبسا نافذا.**286**

ومن خلال هذا النص يكون المشرع قد حدد مفهوم العقوبات البديلة بشكل واضح، وربطها بخطورة الجريمة وطبيعة العقوبة المقررة لها، مع تركيز خاص على الجنح التي غالبًا ما تُحكم فيها بالسجن القصير.

ثانيا: أنواع العقوبات البديلة

تتنوع أشكال العقوبات البديلة وفق التشريع المغربي لتشمل عدة تدابير عملية تهدف إلى تحقيق الإصلاح الاجتماعي والحد من السلوك الإجرامي، ومن أبرز هذه الأنواع:

وتتنوع أشكال العقوبات البديلة وفق التشريع المغربي لتشمل عدة تدابير عملية تهدف إلى تحقيق الإصلاح الاجتماعي والحد من السلوك الإجرامي، ومن أبرز هذه الأنواع:

أولا : **العمل لأجل المنفعة العامة**، حيث يلزم المحكوم عليه بأداء خدمة محددة لفائدة المرافق العامة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات ذات المنفعة العامة، بما يتناسب مع جسامة الجريمة المرتكبة.

ثانيا : **الغرامة اليومية**، التي تُفرض على المحكوم عليه عن كل يوم من مدة العقوبة الحبسية، مع تحديد سقف أقصى للمبلغ وفق القانون لضمان العدالة والتناسب.

ثالثا : **تقييد بعض الحقوق أوفرض تدابيررقابية**، مثل المنع من ارتياد أماكن معينة، أو سحب رخصة القيادة، أو الخضوع لبرنامج علاجي أو تأهيلي، خصوصًا في الجرائم المرتبطة بالإدمان أو العنف الأسري.

و تنظيم وتنفيذ المراقبة الإلكترونية فيتناول "الفرع الثالث" تنظيم المراقبة الإلكترونية كعقوبة بديلة، ويضم مجموعة من النصوص التي تحدد الإطار القانوني لتطبيقها. حيث أن المادة 10-35 تعرف المراقبة الإلكترونية بأنها متابعة حركة وتنقل المحكوم عليه عبر وسائل تكنولوجية محددة. كما تحدد هذه المادة معايير تحديد مكان ومدة المراقبة، والتي تعتمد على خطورة الجريمة وظروف المدان وسلامة الضحايا.

286 القانون رقم 43.22 المتعلق بتعديل مجموعة القانون الجنائي، الظهير الشريف رقم 1.23.74، 14 يونيو 2023، المادة 35-1.

أما المادة 11-647 توضح كيفية تطبيق المراقبة الإلكترونية من خلال وضع قيد إلكتروني على جسد المدان لرصد تحركاته ضمن الحدود الترابية المقررة له. ومن جهة أخرى نجد أن المادة 12-647 تحدد العقوبات المترتبة على الإخلال بشروط المراقبة الإلكترونية، التي قد تصل إلى الحبس لمدة ثلاثة أشهر أو غرامة مالية. في حين أن المادة 13-647 تشير إلى ضرورة إصدار نصوص تنظيمية لتوضيح كيفية تدبير المراقبة الإلكترونية والمصاريف الممكن فرضها على المدان. وأخيرا، المادة 14-647 تتيح للمدان الخاضع للمراقبة طلب فحص طبي للتحقق من تأثير القيد الإلكتروني على صحته، مع إمكانية تعديل العقوبة البديلة بناء على نتائج الفحص من قبل قاضي تطبيق العقوبات. **287**

وتكمن الغاية الأساسية من العقوبات البديلة في تجاوز مجرد تخفيف العقوبة، لتصبح وسيلة لإعادة توجيه السلوك الإجرامي نحو الاندماج الإيجابي. فالعمل لأجل المنفعة العامة أو الخضوع للبرامج العلاجية يتيح للمحكوم عليهم تطوير مهاراتهم واستعادة شعورهم بالمسؤولية تجاه المجتمع، مما يعزز من الفعالية الإصلاحية لهذه العقوبات بالمقارنة مع السجن التقليدي القائم على الردع والإيلام.

كما أن المشرع المغربي، في صياغة هذه الأحكام، تأثر بالتوجهات الدولية، ولا سيما قواعد الأمم المتحدة الخاصة بالتدابير غير السالبة للحرية **(قواعد طوكيو 1990)**، التي دعت الدول الأعضاء إلى اعتماد حلول بديلة للسجن تراعي حقوق الإنسان وتضمن إعادة الإدماج. ومن هنا يتضح أن التشريع المغربي يسعى إلى الانسجام مع المعايير العالمية الحديثة للفكر الجنائي، مع وضع حدود واضحة لمجال تطبيق العقوبات البديلة، سواء من حيث طبيعة الجرائم أو سلطة القاضي في اختيار العقوبة المناسبة. ويُلزَم القاضي بتعليل اختياره للعقوبة البديلة، بينما يظل للنيابة العامة دور رقابي محوري لضمان التنفيذ. وهكذا يعكس النظام المغربي الجديد رغبة المشرع في تحقيق توازن دقيق بين حماية المجتمع وصون كرامة الفرد ومنحه فرصة حقيقية للإصلاح.

المطلب الثاني: تحديات وإكراهات العقوبات البديلة.

فرغم ما يمكن تحقيقه من غايات عبر تطبيق العقوبات البديلة تبقى لها في التفعيل كثير من التحديات (فقرة أولى)، وتواجهها في التنزيل عديد من الاكراهات (فقرة ثانية).

الفقرة الاولى: التحديات البنيوية لتفعيل العقوبات البديلة

رغم ما تمثله العقوبات البديلة من أفق واعد في تطوير السياسة الجنائية وإعادة النظر في أساليب العقاب التقليدية، فإن تفعيلها يواجه مجموعة كبيرة ومعقدة من التحديات والإكراهات التي تعيق تحقيق أهدافها الإصلاحية والردعية. من الناحية القانونية، يمكن القول إن غياب إطار تشريعي مفصل وواضح يشكل أحد أهم العقبات. فالعديد من التشريعات لا تحدد بدقة طبيعة الجرائم التي يمكن تطبيق العقوبات البديلة فيها، أو المعايير التي يتم على أساسها اختيار نوع العقوبة البديلة الملائمة لكل حالة. هذا النقص يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاوت في التطبيق، مما يفتح المجال لتأويلات قانونية متعددة قد تؤثر على العدالة والمساواة بين المتهمين، ويثير أسئلة حول مدى حماية حقوقهم الأساسية وحقهم في محاكمة عادلة. كما أن هذا الإطار غير المكتمل يقلل من قدرة القضاة على تبني العقوبات البديلة بشكل فعال، إذ يحتاج القاضي إلى توجيه واضح ومحدد يمكّنه من تقدير مدى ملاءمة العقوبة البديلة بالنسبة لطبيعة الجريمة، ومدى قدرة الفرد على الانخراط في برامج التأهيل المجتمعي أو الالتزام بالشروط المقررة.

على المستوى المؤسسي والإداري، تمثل القدرة على التنفيذ أحد أبرز العوائق العملية.**288** فالعقوبات البديلة تتطلب وجود بنية مؤسسية قوية ومجهزة بموارد بشرية متخصصة وتقنيات مراقبة متقدمة، سواء تعلق الأمر بالمراقبة الإلكترونية أو برامج التأهيل الاجتماعي والنفسي. ويعد نقص الكفاءات البشرية المؤهلة في هذا المجال، بالإضافة إلى محدودية الإمكانيات التقنية، من أهم

287 ياسين كحلي قراءة تحليلية لقانون 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة في التشريع المغربي مقال منشور بموقع https://al3omk.com/962366.html ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 مارس 2026على الساعة 21 و 30 دقيقة .

288 تقي رياض حسين، "العقوبات البديلة في العدالة الجنائية: دراسة قانونية مقارنة ".أكاديميا أوبن، المجلد 10، العدد 1 29 أبريل 2025

العوامل التي تحد من فعالية هذه العقوبات. فالنجاح في تطبيق العقوبات البديلة يعتمد إلى حد كبير على قدرة المؤسسات المكلفة على متابعة تنفيذ الشروط المفروضة على المستفيدين، والتأكد من التزامهم بالبرامج التأهيلية والتدابير الإصلاحية، وهو ما يتطلب استثمارًا كبيرًا في التدريب والتأهيل المستمر للكوادر المختصة، إضافة إلى توفير الأجهزة التقنية والمعدات اللازمة لمراقبة الالتزام بالبرامج المختلفة.

من جانب آخر، يواجه تفعيل العقوبات البديلة مقاومة مجتمعية واضحة. فالأفكار التقليدية المرتبطة بالعقوبة ترى في السجن وسيلة أساسية للردع والإنصاف، وهو ما يجعل قبول المجتمع للعقوبات البديلة محدودًا في كثير من الحالات. هذا التحدي المجتمعي ليس مجرد مسألة تصور نظري، بل ينعكس بشكل عملي على فعالية العقوبات البديلة، إذ قد يرفض المتضررون أو أفراد المجتمع دعم هذه البدائل أو التعامل معها على أنها أشكال من العدالة الفعلية. وبالتالي، فإن نجاح هذه العقوبات يرتبط بضرورة تغيير النظرة المجتمعية للعقوبة، وتعزيز ثقافة العدالة التصالحية التي تؤكد على الإصلاح والتأهيل بدلاً من الاقتصار على العقاب التقليدي القائم على الحرمان من الحرية[289].

إضافة إلى ذلك، تشكل الموارد المالية المحدودة عاملاً جوهريًا يؤثر على تفعيل العقوبات البديلة. فهذه العقوبات تتطلب ميزانيات كافية لتطوير برامج تأهيلية متكاملة تشمل الدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير المرافق المجهزة لتنفيذ هذه البرامج، وضمان وجود آليات مراقبة دقيقة وفعالة. نقص التمويل يجعل من الصعب على الدولة متابعة تنفيذ العقوبات بشكل دقيق، ويحد من قدرتها على تقديم الدعم اللازم للمدانين لضمان نجاح إعادة إدماجهم في المجتمع. كما أن محدودية الموارد قد تؤدي إلى اقتصار العقوبات البديلة على عدد محدود من الحالات، أو جعلها ذات أثر ضعيف نتيجة عدم توفر الظروف الملائمة لتنفيذها بشكل صحيح.

الفقرة الثانية: معيقات تفعيل العقوبات البديلة

من الناحية العملية، تطرح العقوبات البديلة تحديات متعلقة بمتابعة الالتزام بالشروط المقررة، إذ يعتمد نجاحها بشكل كبير على قدرة السلطات المختصة على ضمان التزام المستفيدين بالبرامج والتدابير المحددة لهم. فغياب نظام فعال للمراقبة والمتابعة قد يؤدي إلى الإخلال بالبرنامج التأهيلي، وزيادة احتمالية عودة الفرد إلى ارتكاب الجرائم، مما يضعف من الهدف الرئيسي لهذه العقوبات ويؤثر على ثقة المجتمع فيها. كما أن بعض العقوبات البديلة، مثل العمل المجتمعي أو برامج التأهيل، تتطلب مشاركة فعالة من المتهم، وهو ما قد يتعذر تحقيقه في ظل قصور الدعم النفسي والاجتماعي، أو عدم استعداد الفرد لتقبل هذه البرامج، الأمر الذي يجعل من تطبيق العقوبات البديلة عملية معقدة تتطلب مراعاة عدد من العوامل الشخصية والاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، يمكن النظر إلى التحديات التي تواجه العقوبات البديلة من منظور البنية القانونية الشاملة، حيث تتقاطع هذه العقوبات مع أنظمة متعددة تشمل القوانين الجنائية، وقوانين الإجراءات الجنائية، وقوانين حماية حقوق الإنسان، مما يجعل تطبيقها يحتاج إلى تنسيق دقيق بين مختلف المؤسسات القانونية والقضائية. فغياب هذا التنسيق يؤدي إلى بطء في التنفيذ أو تداخل في الصلاحيات، وهو ما يقلل من فعالية العقوبات البديلة ويجعلها عرضة للانتقادات.

من جانب آخر، يبرز تحدي تقييم فعالية العقوبات البديلة، إذ تحتاج الدولة إلى مؤشرات ومعايير واضحة لقياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الإصلاحية والردعية. غياب هذه المعايير يجعل من الصعب تحديد ما إذا كانت العقوبات البديلة تحقق النتائج المرجوة، أو ما إذا كانت بحاجة إلى تعديل وتحسين. كما أن عملية التقييم تتطلب جمع بيانات دقيقة ومستمرة حول المستفيدين ومدى التزامهم بالشروط، ودرجة تأثير البرامج على سلوكهم، وهو ما يمثل عبئًا إضافيًا على المؤسسات المكلفة بتنفيذ هذه العقوبات.

في ضوء هذه التحديات، يمكن القول إن تفعيل العقوبات البديلة يتطلب مقاربة شمولية تجمع بين تطوير الإطار القانوني لضمان وضوح المعايير والحقوق، وتعزيز القدرات المؤسسية والإدارية لضمان التنفيذ الفعّال، وتوفير الموارد المالية الكافية لدعم البرامج التأهيلية، بالإضافة إلى جهود توعية مجتمعية لتغيير النظرة التقليدية للعقوبة وتعزيز ثقافة العدالة التصالحية. كما يتطلب

289 لسعدية بودالي، "العقوبات البديلة آلية أساسية للنهوض بالمؤسسة السجنية بالمغرب ".مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية

نجاح هذه العقوبات نظام متابعة ومراقبة فعال، وإطارا لتقييم الأداء وقياس النتائج، بما يضمن أن تتحقق الأهداف الإصلاحية والردعية على حد سواء، ويؤكد جدوى اعتمادها كأداة أساسية في السياسة الجنائية الحديثة290.

إن هذه التحديات والإكراهات مجتمعة توضح أن العقوبات البديلة ليست مجرد بديل تقني للعقوبة السالبة للحرية، بل هي عملية معقدة تتطلب تضافر الجهود القانونية والإدارية والاجتماعية والمالية، لضمان أن تتحول من فكرة نظرية إلى أداة عملية قادرة على تحقيق العدالة وإعادة الإدماج الاجتماعي للمتهمين، بما يحقق التوازن بين الردع والإصلاح، ويؤسس لنهج عقابي أكثر إنصافًا وفعالية في مواجهة الجريمة.

خاتمة

في الختام يتبين أن العقوبات البديلة في التشريع المغربي لم تعد مجرد فكرة قانونية حديثة أو خيارا ثانويا يمكن اللجوء إليه في حالات محدودة، بل أصبحت توجها تشريعيا ومجتمعيا يعكس تحولا عميقا في النظرة إلى السياسة الجنائية ووظيفة العقوبة. فالتجربة أظهرت، في المغرب كما في غيره، أن العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة لا تحقق دائما الغاية المرجوة منها، بل قد تساهم أحيانا في تعقيد الوضع الإنساني والاجتماعي للمحكوم عليه، وتزيد من احتمالات العود بدل الحد منها. ومن هنا برزت الحاجة إلى بدائل عقابية أكثر مرونة وواقعية، تستجيب لمتطلبات الردع من جهة، وتحافظ على الكرامة الإنسانية وتدعم الإدماج الاجتماعي من جهة أخرى.

إن العقوبات البديلة تكتسي أهمية خاصة لأنها تنطلق من فلسفة حديثة قوامها أن العدالة لا تقاس فقط بصرامة الجزاء، وإنما أيضا بمدى نجاعته في إصلاح الفرد وحماية المجتمع في الوقت نفسه. فحين يتم تعويض العقوبة الحبسية بتدابير مثل العمل لأجل المنفعة العامة، أو المراقبة، أو تقييد بعض الحقوق، أو غيرها من الآليات، فإن ذلك يسمح بتحقيق توازن دقيق بين مصلحة المجتمع في مواجهة الجريمة، ومصلحة الجاني في عدم الانقطاع الكامل عن أسرته وعمله وبيئته الاجتماعية. كما أن هذا التوجه يخفف من ظاهرة الاكتظاظ داخل المؤسسات السجنية، ويقلل من الكلفة الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تنفيذ العقوبات التقليدية.

غير أن فعالية هذه العقوبات لا تتوقف عند مجرد النص عليها في القوانين، بل تظل رهينة بحسن تنزيلها على أرض الواقع، وتوفير الشروط المؤسساتية والقانونية والبشرية الكفيلة بإنجاحها. فالعقوبة البديلة، مهما كانت متقدمة من الناحية النظرية، قد تفقد قيمتها إذا لم تواكبها آليات دقيقة للتنفيذ والتتبع والتقييم. كما أن نجاحها يقتضي وجود قناعة حقيقية لدى مختلف الفاعلين في منظومة العدالة، من قضاة ونيابة عامة ومحامين ومؤسسات تنفيذية، بجدواها وقدرتها على تحقيق الأثر الإصلاحي المرجو. ويقتضي أيضا انخراط المجتمع نفسه في تقبل هذه العقوبات، حتى لا ينظر إليها باعتبارها تساهلا مع الجريمة، بل باعتبارها أسلوبا عقلانيا حديثا في تحقيق العدالة.

ومن خلال دراسة موضوع العقوبات البديلة في التشريع المغربي، يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات الأساسية. أولها أن المشرع المغربي بدأ فعلا في تبني رؤية جديدة للسياسة العقابية، تقوم على تجاوز المقاربة الزجرية الصرفة نحو مقاربة أكثر إنسانية وفعالية. وثانيها أن هذه العقوبات تحمل إمكانيات كبيرة لتحقيق العدالة التصالحية والحد من الآثار السلبية للعقوبات الحبسية القصيرة، خاصة بالنسبة للجنح البسيطة والجرائم التي لا تستدعي عزل الجاني عن المجتمع. وثالثها أن الرهان الحقيقي لا يكمن في الإقرار القانوني فقط، بل في بناء منظومة متكاملة تجعل من العقوبات البديلة إجراء قابلا للتطبيق العملي والقياس والتقويم. أما رابعها، فهو أن نجاح هذه التجربة مرتبط بقدرة الدولة والمجتمع على التوفيق بين متطلبات الأمن، وحقوق الأفراد، وضرورات الإصلاح وإعادة الإدماج.

وبناء على ذلك، فإن من أبرز التوصيات التي يمكن اقتراحها في هذا الإطار، ضرورة العمل على تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسساتي الخاص بالعقوبات البديلة، بشكل يضمن وضوح شروط تطبيقها وتحديد الجهات المكلفة بتتبع تنفيذها. كما ينبغي تكوين القضاة

290 ياسين كحلي،"إعادة تشكيل الفلسفة العقابية من خلال العقوبات البديلة في المغرب ".نشرة إلكترونية، جريدة نشرة / سوس 24 14)سبتمبر 2024

وباقي المتدخلين في المجال الجنائي تكوينا متخصصا يمكنهم من حسن توظيف هذه العقوبات وفق خصوصية كل حالة. ويظل من الضروري أيضا توفير بنية إدارية واجتماعية داعمة، تشمل مؤسسات المراقبة والمواكبة والتأطير، حتى لا تبقى العقوبات البديلة مجرد نصوص قانونية دون أثر ملموس.

ومن جهة أخرى، يوصى بنشر الوعي المجتمعي بأهمية هذه العقوبات وأهدافها، عبر الإعلام والبحث العلمي والندوات الجامعية، حتى يترسخ لدى الرأي العام أن العدالة الفعالة ليست دائما هي العدالة الأشد قسوة، بل قد تكون أحيانا هي الأكثر قدرة على الإصلاح ومنع التكرار. كما أن من المهم إخضاع تجربة العقوبات البديلة للتقييم الدوري، من خلال رصد نتائجها العملية وقياس أثرها على نسب العود والإدماج وتخفيف الضغط على المؤسسات السجنية.

لائحة المصادروالمراجع والقو انين المعتمدة

- ابراهيم اشويعر، العقوبات البديلة في ضوء مشروع القانون الجنائي وافاق السياسة العقابية مقال منشور بالمجلة المغربية للرصد القانوني والقضائي العدد 14 2021 ص 247.
- السعدية بودالي، "العقوبات البديلة آلية أساسية للنهوض بالمؤسسة السجنية بالمغرب ".مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية
- تقي رياض حسين، "العقوبات البديلة في العدالة الجنائية: دراسة قانونية مقارنة ".أكاديميا أوبن، المجلد 10، العدد 1 29 أبريل 2025
- عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجنائي: القسم العام (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2010)، ص 212
- ياسين كحلي، إعادة تشكيل الفلسفة العقابية من خلال العقوبات البديلة في المغرب .نشرة إلكترونية، جريدة نشرة / سوس 24 14)سبتمبر 2024
- ياسين كحلي قراءة تحليلية لقانون 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة في التشريع المغربي مقال منشور بموقع https://al3omk.com/962366.html

❖ القانون رقم 43.22 المتعلق بتعديل مجموعة القانون الجنائي، الظهير الشريف رقم 1.23.74، 14 يونيو 2023.